مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

أجراه: ياسين الحاج صالح

يسعى د. برهان غليون إلى أن يكون هذا الحوار منطلقًا لحوار جدّيّ بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين، وحافزًا للخروج من الخطاب الاتّهاميّ التبسيطيّ السهل الذي يرى أنّ انتشاره يعمّم على المسائل الأساسيّة للعلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة ويسيء إليها. والأسئلة المطروحة هنا هي عينُها التي طرحناها في الندوة أعلاه، لكنّ غليون أجابَ عنها عبر الانترنت. ولذلك، أيْ لاعتبارات فنيّة، آثرنا أن نُفْرد ردودَه ههنا.

ي.ح.ص.

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة إشكاليّة وقلقة دائمًا حتى قبل التدخّل السوريّ في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريّين تأثيرٌ في هذه العلاقات؟

برهان غليون: كان نشوء لبنان، من حيث هو كيان سياسيّ مستقلّ عن محيطه، ثمرةَ تقاطع ديناميّتيْن رئيسيّتيْن حَكَمتا تكوُّنَ المجتمع اللبنانيّ في الرقعة التي كانت تُسمّى «لبنانَ الصغير» قبل أن يتحوّل إلى الدولة التي نَعْرفها في الحدود الجديدة القائمة. الأولى ديناميّةُ التناحر الداخليّ المستمرّ بين جماعات قويّة وشبهِ متوازنة في القوة على السيطرة على الأرض والسلطة، وهي الديناميّة التي تجد أساسَها في أنّ الرقعة الصغيرة من الأرض التي تُسمّى «جبلَ لبنان» وما يحيط بها قد تحوّلتْ منذ زمن بعيد إلى موطن أقليّات دينيّة عديدة مهمّشة من قِبل الدولة ومهمِّشة لنفسها أيضًا بسبب ضعف انتمائها الدينيّ إلى دولةٍ دينيّةِ الطابع، الأمرُ الذي خَلَقَ بؤرةً جغرافيّة سياسيّة ملائمة لاستقرار ثم نموّ روح الاستقلاليّة. والديناميّة الثانية نابعةٌ من الانفتاح المبكّر للبنان على عالم الحداثة الغربيّة، الناجم عن الضغوط الغربيّة المستمرّة والقويّة على منطقة الساحل السوريّ في إطار الصراعات الجيوسياسيّة التاريخيّة، ولاسيّما مع تراجع قوة الدولة العثمانيّة وبداية النزوعات التوسعيّة الأوروبيّة. وقد ساهم هذا الانفتاح المبكّر، الذي تعزّز بوجود وشائج القربى الدينيّة، منذ القرن السابع عشر وتحت نفوذ الإمارة المعنيّة بشكل خاصّ، في تمثُّلِ عناصر حداثة متعددة جعلتْه سبّاقًا في القرن التاسع عشر إلى الانخراط في النهضة الفكريّة العربيّة. وكانت نتيجةَ التقاء هاتيْن الديناميّتيْن بنيةٌ اجتماعيّة متميِّزة ومفارقة يَخْتلط فيها ـ أكثرَ من أيّ مجتمع عربيٍّ آخر ـ تعزيزُ البنى والعصبيّات الطائفيّة والعشائريّة مع تنامي المكتسبات الحديثة وتمثُّلها. وإذا كانت للبنان خصوصيّةٌ ما، فهي هذا الجمعُ الاستثنائيّ، السعيدُ أحيانًا والمأساويُّ غالبًا، للمشيخة التقليديّة العشائريّة والعائليّة وللفردانيّة البرجوازيّة المدينيّة الأكثر مغالاةً.

شكّلتْ هذه البنيةُ الحاملةُ لعناصر توتُّر قويّةٍ ودائمةٍ تحدِّيًا لسلطة الدولة المركزيّة العثمانيّة، فاضطرّت الدولةُ منذ القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الأوروبيّة إلى القبول بإخضاع جبل لبنان لنمطٍ متميِّزٍ من الحُكْم يُشْبه ما نسمّيه اليوم بالحكم الذاتيّ، عنيتُ: المتصرِّفيّة. ثم جاء الانتداب الفرنسيّ على لبنان ليعزِّز من هذا التطوّر المفارق للمجتمع اللبنانيّ. فهو بقدْر ما أقام الدولةَ الحديثةَ على الأسس الطائفيّة أو المِلِّيّة التي عملتْ بها الدولةُ العثمانيّة منذ نهاية القرون الوسطى، عَمّقَ النزوعَ لدى هذه الطوائف والملل ذاتها ـ وفي مقدّمِها الملّةُ التي ستتيح لها الظروفُ السيطرةَ على مقاليد الأمور ـ إلى ربط لبنان بالغرب، سواءٌ من حيث الامتدادات والتصاهرات الثقافيّة أو من حيث الاختيارات الإستراتيجيّة والسياسيّة. وقد أعطى هذا الوضعُ طابعًا خاصّاً للحداثة المفارقة اللبنانيّة التي تَجْمع أكثرَ العناصر الاجتماعيّة عتقًا وقدمًا مع أكثر عناصر الحداثة تجدُّدًا ومع آخرِ الصَّرْعات التقانيّة.

انعكستْ هذه البنية الخاصة على النخبة الاجتماعيّة والسياسيّة نفسها في شَكْلِ انقسامٍ عميقٍ في الولاءات وأنماط الحياة

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

والتفكير، وأحدثتْ توتُّرًا عميقًا ومستمرّاً في الهويّة السياسيّة اللبنانيّة ذاتها. ولم يكن من الممكن خروجُ لبنان من تحت الانتداب إلا في إطارِ ما سوف يُسمَّى بـ «الميثاق الوطنيّ» الذي تخلّتْ بموجبه بعضُ نُخب الطوائف عن المطالبة بإبقاء الارتباطات القويّة مع فرنسا لقاءَ تخلّي النُّخب الأخرى الإسلاميّة عن مطالبتها بالارتباط بالمحيط العربيّ ـ وبشكل خاصّ السوريّ. وممّا زاد من عوامل التوتّر والصراع داخل الهويّة اللبنانيّة دخولُ جماعات دينيّة إضافيّة بعد توسيع حدود لبنان الصغير. وهكذا، خلال فترة طويلة من مرحلةٍ ما بعد الاستقلال، ظلّت قطاعاتٌ عديدةٌ لا تجد نفسَها في إطار الهويّة السياسيّة اللبنانيّة بقدرِ ما تَطْمح إلى أن تُدْرج نفسَها في إطار هويّة أوسع ـ سوريّةٍ أو عربيّةٍ أو إسلاميّةٍ.

في المقابل، تكوَّنَ النسيج الوطنيّ السوريّ الحديث في سياق مختلف تمامًا عن السياق اللبنانيّ، واتَّسم منذ البداية بنزعة قويّة إلى التمحور حول الدولة البيرقراطيّة الحديثة التي لم تتخلَّ أيضًا عن الأنماط العثمانيّة. وتفاقَمَ هذا النزوعُ بعد الاستقلال إلى درجةٍ انمحت فيها هويّةُ المجتمع السوريّ السياسيّة في هويّة دولته والفئات المتحكّمة فيها. وقد كان هذا الاختلاف دافعًا لتبلور أساليب عمل وطنيّ مختلفة منذ الانتداب، وللتباعد المستمرّ بين الكيانيْن المحدثيْن فيما بعد.

لكنّ الخلاف السوريّ ـ اللبنانيّ الأعمق لن يتبلور إلا بعد استقلال البلديْن وبسبب الاختيارات المتباينة للنخب الاجتماعيّة المسيطرة. فبقدْرِ ما راهنت النخبةُ اللبنانيّة الاستقلاليّة على العلاقات الممتازة مع الغرب وخاصةً فرنسا، اختارت النخبةُ السوريّة في وقت مبكّر سياساتٍ وطنيّةً مستقلةً أو شبهَ مستقلّة دفعتْها إلى توقيع صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا الشيوعيّة منذ عام ١٩٥٦ وقبل أن تَدْخل سوريّة في إطار الاختيارات الاشتراكيّة. وقد قاد نمطُ الاختيار الوطنيّ سوريّةَ نحو سياسات تعليميّة ثم اقتصاديّة، وفيما بعد سياسيّة واجتماعيّة، قائمةٍ على تجاهل الطائفيّة والتمايزات العصبويّة لصالح المساواة القانونيّة الشكليّة بين الأفراد، وعلى تعميم التعليم الوطنيّ على حساب التعليم الخاصّ، وعلى الحماية الاقتصاديّة بهدف إنشاء صناعات وطنيّة، وعلى سيطرة الدولة على الحياة العموميّة وإمساكها بناصية العمليّة التحديثيّة. غير أنّ نمط الاختيار الليبراليّ اللبنانيّ المراهن ـ بالعكس ـ على الالتصاق بالدول الغربيّة وعلى الاعتماد على دعمها وحمايتها قد قاد لبنان إلى تعبئة الانتماءات ما قبل الوطنيّة كأساس لبناء التوازنات السياسيّة الداخليّة وتوسيع قاعدة الانفتاح على الغرب والاعتماد عليه في تحقيق الأمن والرخاء. ومن الواضح أنّ هذه الاختيارات المتباينة للنخب السوريّة واللبنانيّة لم تكن ثقافيّةً ولا دينيّةً بقدْرِ ما كانت تعبيرًا عن المصالح المتناقضة للطبقة التجاريّة الصناعيّة السوريّة الناشئة التي أرادتْ خلقَ سوق محليّة مستقلّةٍ نسبيًّا، وللطبقة التجاريّة الكمبرادوريّة اللبنانيّة المسيطرة التي كانت تعيش على دور الوساطة التجاريّة الإقليميّة. وكانت القطيعة الجمركيّة في بداية الخمسينيّات، بقرار من خالد العظم رئيسِ الوزراء السوريّ، بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ من الطلاق بين التشكيلتيْن السياسيّتيْن وأحيانًا بين المجتمعيْن أيضًا. ثم أكّدت الأحداثُ والاختياراتُ القادمة في البلديْن هذه القطيعةَ، وعمَّمَتْها على جميع الميادين، ورسَّختْها: فصار لبنان بلدًا معاديًا باختياراته الأساسيّة لسوريّة في رأي النخبة السوريّة الحاكمة التي نَظَرتْ إليه وكأنّه هونغ كونغ الصين، وصارت سوريّةُ بلدًا معاديًا للبنان في نظر النخبة الحاكمة اللبنانيّة وكأنّها مثالٌ للوباء الشيوعيّ الأحمر الزاحف على أوروبا الليبراليّة.

ولا شكّ أنّ الهزة التي أحدثتْها الثورةُ الوطنيّةُ المصريّةُ بزعامة عبد الناصر، وما تبعها من هزّات في الساحة العربيّة في صورة تنامي النزعة القوميّة العربيّة، قد زعزعتْ منذ عام ١٩٥٨ التوازنات الداخليّةَ اللبنانيّةَ، وجعلت الميثاقَ الوطنيَّ متجاوَزًا تمامًا. ولكنْ بدل أن تُحْني النخبةُ اللبنانيّة الليبراليّة الحاكمة ظهرَها للموجة الجديدة

حرب ٥٨ لم تحدث بسبب تدخُّل سورية أو الناصرية بل لتغيّر في الرأي العامّ تحت تأثير أفكار القوميّة العربيّة (المقاومة الشعبيّة في بيروت)

الاستقلاليّة التحرريّة في المنطقة بأكملها، اختارت الانكفاءَ على مواقف أكثر يمينيّةً وتبعيّةً للغرب. وما كان من الممكن الاستمرارُ في مثل هذه السياسة للتكيُّف مع الموجة الصاعدة من دون تعريض لبنان لحرب أهليّة. وهو ما حصل بالفعل، لا بسبب تدخُّل الناصريّة أو سوريّة في لبنان في ذلك الوقت، ولا بسبب إصرار الرئيس شمعون على انتزاع ولاية رئاسيّة ثانية، بل بسبب تغيُّر موقف قطاع كبير من الرأي العام اللبنانيّ تحت تأثير أفكار التقدم القوميّة والاشتراكيّة، الأمرُ الذي جعل الاستقرارَ مستحيلاً من دون إعادة النظر بالصيغة القديمة. وليس هناك شكّ في أنّ السوريّين والمصريّين قد لعبوا دورًا في الحرب الأهليّة اللبنانيّة لعام ١٩٥٨، لكنّهم لم يكونوا هم الذين فَجّروها، بل استغلُّوا الشرَخ الذي أحدثه هذا العجزُ الذي ذكرناهُ للنخبة السياسيّة اللبنانيّة. فلا ريب أنّ هذه النخبة لم تُبْدِ، في مواجهة تصاعد المد القوميّ العربيّ المعادي للإمبرياليّة الغربيّة، المرونةَ الضروريّةَ التي تَسْمح بتجاوز الاتفاقات السابقة التي عُقدتْ في ظروف استعماريّة مختلفة تمامًا، وبإعادة بلورة ميثاق وطنيّ جديد، أو بتجديد الميثاق القديم، بما يتيح استيعابًا أفضلَ للقوى الاجتماعيّة والسياسيّة الصاعدة مع الموجة الجديدة. وكان من الطبيعيّ أن لا تَتْركَ مصرُ الناصريّةُ وسوريّةُ السائرةُ في ركابها نفسيْهما معرّضتيْن لسقوط لبنان تحت نفوذ الدول الغربيّة المعادية لها، في الوقت الذي كان فيه محورُ كفاح هاتيْن الدولتيْن مقاومةُ الأحلاف الغربيّة المفروضة على دول المنطقة. ومن هنا يُمْكن أن يُفسَّر تدخُّلُ مصر وسوريا باعتباره دفاعًا عن النفس في إطار منطق المواجهة الإقليميّة الطبيعيّ لتلك الفترة. فكما كان انتصارُ الرئيس شمعون في انتزاع ولاية جديدة يعني بالنسبة إلى حكومتَي البلديْن تمكُّنَ الدول الغربيّة من إضعاف موقفهما الإستراتيجيّ، كان استغلالُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة يشكّل في نظرهما جزءًا من المعركة القائمة ضد عودة الهيمنة الاستعماريّة.

هذه الخيارات المتباينة للبنان وسوريّة سوف تَظْهر بشكلٍ أعمق بعد وصول البعث إلى السلطة في دمشق. فلم يَبْدُ لبنان، بنظامه الليبراليّ وعلاقاتِه مع الغرب وموضاتِه الثقافيّة وقيمِه الاستهلاكيّة، تهديدًا للاختيارات السوريّة الاشتراكيّة والشموليّة فحسب، بل بدا أيضًا وكأنّه ثغرةٌ حقيقيّةٌ في الدفاعات السوريّة عن النظام الجديد وساحةٌ جانبيّةٌ يمكن أن تستغلّها المعارضةُ السوريّةُ للحفاظ على نفسها حيّةً بالرغم من نجاح السلطات البعثيّة في تدمير قواعدها في سورية. وهنا أيضًا جاءت الحربُ الأهليّةُ اللبنانيّةُ منذ ١٩٧٥ بسبب الطريقة الخاطئة التي سعت من خلالها بعضُ أطراف النخبة السياسيّة اللبنانيّة إلى معالجةِ تزايُدِ نفوذِ الثورة الفلسطينيّة، ومراهنتها على الحرب اللبنانيّة ـ الفلسطينيّة كمَخْرج للأزمة. وقد أدّت هذه المعالجة إلى انقسام النخبة السياسيّة اللبنانيّة نفسها، وإلى تشكُّل محاور جديدة في مواجهةٍ أصبحتْ لبنانيّة ـ لبنانيّة أكثرَ بكثير ممّا هي لبنانيّة ـ فلسطينيّة أو عربيّة. وقد دارت الحرب اللبنانيّة ـ اللبنانيّة حول تحديد الخيارات الإستراتيجيّة للبنان، ومن وراء ذلك حول إعادة ترتيب المواقع والحصص الطائفيّة على ضوء التحوُّلات في ميزان القوة الذي أَحْدثه جزئيّاً الوجودُ الفلسطينيُّ السياسيّ والعسكريّ، ولكنْ أَحدثَهُ بشكلٍ أكبرَ تراكُمُ القوة الكبير في وسط الطائفة الشيعيّة المتزايدة موقعًا ونفوذًا وعددًا. ولا شكّ أنّ السلطات العربيّة، وفي مقدّمها السلطة السوريّة التي كانت تخوض معركتها الخاصة داخلَ سوريّة نفسها لتثبيت نفسها وخارجَها لمواجهة تفاقم التحدّي الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، قد وَجَدتْ في هذه الحرب اللبنانيّة ـ اللبنانيّة فرصةً لا تعوَّض لإغلاق الساحة اللبنانيّة الجانبيّة التي تَنْظر إليها تلك السلطاتُ كثغرة في نظام تحصيناتها السياسيّة، سواء في ما يخصّ إسكاتَ المعارضات العربيّة أو في ما يتعلّق بمنع حصول اختراق إسرائيليّ محتمل بسبب تداعي التوازنات التقليديّة اللبنانيّة. وزاد الرهانُ على إغلاق هذه الساحة

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

بعد أن أصبح لبنان مسرحًا لنشاطات المنظّمات الفلسطينيّة التي تخشى السلطاتُ السوريّةُ (مع العديد من السلطات العربيّة الأخرى وفي مقدّمها لبنان) أن تكون وسيلةً لتوريطها في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل. وما إن استتبّ الأمرُ للقوات السوريّة في لبنان، وبتفويضٍ عربيٍّ لا شكّ فيه، حتى نشأتْ عن الوضع الجديد بدءًا من عام ١٩٧٦ رهاناتٌ جديدةٌ أهمُّ من الأولى، وعلى رأسها استخدامُ سوريّة للبنان كساحةِ صراع ثانويّةٍ وجانبيّةٍ مع إسرائيل؛ ساحةٍ تَضْمن أن لا تَخْلد المنطقةُ للسكون الذي يكرّس مكاسبَ إسرائيل الإقليميّة واحتلالَ الأرض، وتُجنِّب في الوقت نفسه سوريّةَ الدخولَ في حربٍ مكلفةٍ وغيرِ مضمونةِ النتائج مع إسرائيل. كما كان هناك مستفيدون لبنانيّون كثر من نخب الطوائف اللبنانيّة المختلفة بحسب تطور الحرب ومراحلها. لكنّ الشعب السوريّ لم يَحْصل من هذه الحرب على أيِّ مكسب، لا من الناحية الاقتصاديّة فحسب بل من الناحية السياسيّة أيضًا: فقد عَزّزَ الدخولُ السوريُّ إلى لبنان النزوعاتِ الشموليّةَ في السلطات السوريّة، والاستخدامَ الموسّعَ للعنف في كبح الاحتجاجات الداخليّة.

من الواضح أنّه في الحالتيْن، أعني حربَيْ ١٩٥٨ و١٩٧٥، ارتبط تدخُّلُ الدول العربيّة في لبنان باندلاع الحروب الداخليّة، وخَضَعَ لحسابات سياسيّة وإستراتيجيّة محضة. فقد كان تدخُّلُ عام ١٩٥٨ يَهْدف إلى منع التحالف اليمينيّ اللبنانيّ من استخدام لبنان أداةً للضغط على دولٍ تبنّتْ توجُّهاتٍ مناقضةً للتوجُّهات الغربيّة. وعبّر عامُ ١٩٧٥ عن سعي النُّظم العربيّة، التي كانت تواجه تحدِّياتٍ قويّةً خارجيّةً من دون أن تتمتّع بأيّ قاعدة شعبيّة عريضة تَضْمن لها الحدَّ الأدنى من الثقة بالنفس والاستقرار، إلى تعزيز دفاعاتها في معارك داخليّة وخارجيّة كانت تعتبرها مصيريّةً. ولا شكّ أنّ هذه التدخُّلات ما كانت لتَحْصل لولا الضعفُ الإستراتيجيُّ للبنان بالمقارنة مع البلدان الأخرى، على اعتبار أن تَرْكَ لبنان يتخبّط في حروبه الداخليّة يُمْكن أن يشكّل عبئًا كبيرًا على البلدان العربيّة المجاورة ويحوّلَ لبنانَ إلى ثغرة استراتيجيّة عربيّة وإلى منفذٍ للقلاقل الداخليّة. ولن يَكتشف القادةُ السوريُّون إلا متأخِّرين الفرصَ الجديدةَ التي تقدِّمها لهم السيطرةُ على لبنان ـ بما يتعدّى وضعَ حدٍّ للفوضى التي يُمْكن أن تهدِّد بالانتشار إلى مناطق أخرى، وصَدِّ النفوذِ الإسرائيليّ الصاعدِ فيه ـ وهي الحصول على إمكانيّة بناء تكتيك هجوميّ يعوِّض قليلاً عن الإستراتيجيّة الدفاعيّة الجامدة التي اضطرّوا إلى الانكفاء عليها بعد حرب ١٩٧٣ بسبب التفوُّق الإسرائيليّ الساحق.

لم يكن الدافعَ إذن للسيطرة السوريّة على لبنان رَفْضُ السوريّين كشعب الاعترافَ باستقلال لبنان وسيادته، ولا نزوعُ السلطات السوريّة إلى توحيد البلديْن من منطلق الإيديولوجيا القوميّة، ولا هو ناجمٌ عن أيّ شعور سلبيّ تجاه لبنان واللبنانيّين. ليس وراء هذه السيطرة، لا في الماضي ولا في الحاضر، أيُّ تصوّر عقائديّ، بل تَخْضع فقط لحسابات إستراتيجيّة سياسيّة واقتصاديّة محضة معروفة. فسياسة السلطات السوريّة في لبنان كانت سياسة براغماتيكيّة بكل المعايير. وهنا تَكْمن أيضًا نقطةُ ضعفها الرئيسيّة. ولو كانت هناك رؤيةٌ وحدويّة أو مستقبليّة لكانت هناك سياسةٌ مختلفةٌ تمامًا، ولَوَجَد لبنانُ في العلاقة المتميِّزة مع سوريّة مكاسبَ استراتيجيّةً وسياسيّةً واقتصاديّةً لا يُمْكن التخلّي عنها.

لكنّ ما حصل لا يبرهن على ميكيافيليّة السياسة العربيّة بقدْر ما يُثبت الأسسَ الهشّةَ التي قامت عليها الحساباتُ الإستراتيجيّة الوطنيّة للحكومات اللبنانيّة التقليديّة وما ارتبط بها من اختيارات غيرِ صائبة وضيِّقةِ الأفق معًا. فلم يكن هناك أيُّ أمل للبنان في الاحتفاظ بالأمن والرخاء من خلال إدارة ظهره للداخل العربيّ والاستمرار في سياسة دفن الرأس في التراب، مهما كانت الذرائعُ الدينيّةُ أو الطوائفيّةُ في منطقةٍ تهزُّها بعنفٍ زوابعُ الانقلابات

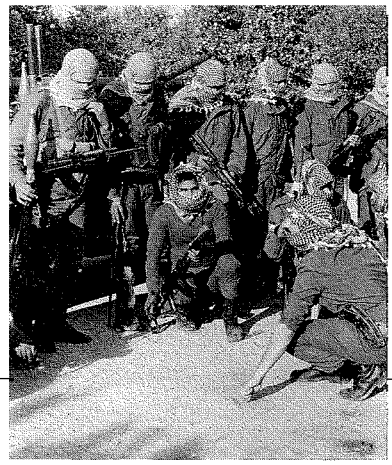

خشيت السلطات السورية أن تورّطها المقاومة الفلسطينيّة في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل

الاجتماعيّة العنيفة والحروبُ الخارجيّة المدمِّرة. لقد تأخّرت النخبةُ المسيطرةُ اللبنانيّةُ كثيرًا قبل أن تدرك دروسَ حرب ١٩٦٧، ومن بعدها دروسَ حرب ١٩٧٣، ودروسَ الحروب الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة التي سيجري جزء كبير منها على أرض لبنان. ولن يعود الاستقرارُ إلى هذا البلد إلا بموازاة استيعابه لهذه الحقائق ومشاركته، ولو بوسائل وأساليب مختلفة أهليّة، في الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة وتحقيق أهمّ انتصار فيها. وهو اليوم أكثرُ استقرارًا من العديد من الدول العربيّة الأخرى.

لم يَخْتر المثقفون السوريُّون، ولا اختار السوريُّون عامّةً، هذا الوضعَ للبنان، أكثرَ ممّا اختاروا الوضعَ الذي يَسُود في سوريّة نفسها. بل إنّ من الممكن القول إنّ استمرار هذه الأوضاع العربيّة جميعًا هو ثمرة لما وَسَمَ تفكيرَنا وعملَنا في لبنان وفي البلاد العربيّة الأخرى من عجز عن استيعاب حقائق التاريخ والجغرافية السياسيّة للتحكّم ولو بجزء من تقرير مصيرنا. لقد كنّا جميعًا ضحايا اختيارات لم نتعمّق كثيرًا في دراستها، أو دُفِعنا إليها. والمطلوب من الجميع العودةُ إلى التفكير في هذه الخيارات الإستراتيجيّة والسياسيّة والثقافيّة في لبنان وسوريّة وبقيّة العالم العربيّ، ومعرفةُ ما إذا كان هناك مجالٌ لبلورة خياراتٍ أفضلَ وأكثرَ معقوليّةً وإيجابيّةً على الصعيدَيْن الوطنيّ والإقليميّ.

هناك ديمقراطيّة لبنانيّة، فيها الكثيرُ من النواقص والعيوب، لكنّها ضَمنتْ مستوًى معقولاً من الحريّات العامة. لماذا كان تأثيرُها الإيجابيّ محدودًا في العالم العربيّ؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانيّة والديمقراطيّة اللبنانيّة؟

برهان غليون: هناك وهم كبير عند السوريّين واللبنانيّين معًا حول ما نسمّيه «الديمقراطيّة اللبنانيّة.» ثمّة بالتأكيد تعدديّة سياسيّة في لبنان، لكنّ هذه التعدديّة خاضعةٌ لنظام الطوائف الذي يشكّل ضمانَة وجودها، وليست لها وظيفةٌ إلا إعادةُ توزيع حصص السلطة على نخب الطوائف المختلفة وتكريس هذه النخب وإعادة إنتاجها في الوقت نفسه. فالديمقراطيّة اللبنانيّة هي إطار التفاهم الإجباريّ والموقّت بين طوائف أو عصبيّات أَثْبتتْ جميعُها عجزَها عن الانفراد في السلطة وعن الإخضاع الكامل للطوائف أو الجماعات الأخرى. فليست الدولةُ هنا ذلك المجالَ الحديثَ لبناء المواطنيّة الواحدة والمتساوية في الحقوق والواجبات، كما تقتضي الفكرةُ الديمقراطيّةُ الحديثةُ، بل هي المنطقة المحايدة التي تَفْصل بين زبائن القبائل المتحاربةِ والمتربِّصةِ بعضها بالبعض الآخر والقادرةِ على العيش فيها ما لم يكن هناك حرب أو تهديد بالحرب من قِبل إحداها أو أكثر. الدولة هنا أداةُ التقاسم السلميّ للغنائم العامة. ولذلك فإنّها تنهار وتنحلّ منذ اللحظة التي ينهار فيها التفاهم الطائفيّ، فلا يبقى وراءها سوى الحرب الأهليّة. وليست هذه الحرب الدوْريّة ظاهرةً عرضيّةً على النظام العامّ، بل هي جزء لا يتجزّأ من آليّة ترتيب المواقع في نظام قائم على مبدإ التقاسم والاقتسام، وهي الوحيدة التي تَحْسم مسألةَ تغيّر موازين القوى التاريخيّة مع تغيُّر الظروف الإقليميّة أو التوازنات الاجتماعيّة الداخليّة وما يَتْبعه بالضرورة من تغيير في توزيع الحصص الخاصة بكل زعامة عائليّة أو عشائريّة.

ولذلك، وعلى الرغم من وجود مساحات لا شكّ فيها لحريّة الرأي والتنافس على السلطة في الصيغة التآلفيّة الطائفيّة اللبنانيّة، فإنّ هناك جمودًا كبيرًا في عمليّة تداول النخب، سواء منها الوطنيّة أو الطائفيّة. ومن الدولة إلى الأحزاب فالإدارة، يقوم النظامُ على توريث الآباء أبناءَهم مناصبَ المسؤوليّة مهما كان نوعُها. ولذلك تعود الأسماءُ ذاتُها في كلّ عهد في قيادات الدولة والبرلمان والأحزاب والهيئات الأهليّة أيضًا، ولا تتغير قائمةُ هذه الأسماء قليلاً إلا بعد الحروب الطاحنة التي تقضي على قمة الزعامات

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

المحليّة أو القبليّة. وهذا يعني أنّ التعدديّة اللبنانيّة هي الناتج الجانبيّ للسلام القائم على إيجاد صيغ مقبولة لتوزيع الحصص على زعامات الطوائف، بقَدْر ما يُمْكن أن يشكّلَ الإخفاقُ في الوصول إلى هذه الصيغ أساسَ الحربِ وانهيارِ الدولة. وما يحدِّد طبيعةَ أيّ نظام توزيع زبائنيّ متغيِّر ومتبدِّل بالضرورة هو ميزان القوة الناشئ عن آخر حربٍ حصلتْ داخل العصبيّة المحليّة أو بين العصبيّات المتناحرة.

وتختلف هذه الديمقراطيّة التي تقوم على التحييد المتبادل للسيطرة الطائفيّة المنفردة، ومن ثمّ على ضمان الحدّ الأدنى من حريّة الحركة للأفراد الذين يستفيدون من فرص السلام الموقّت، عن الديمقراطيّة كما تَفْرضها الصيغةُ الجمهوريّة الكلاسيكيّة القائمة على أساس المواطنيّة واستخراج إرادة وطنيّة واحدة أو مشتركة. وبقدْر ما يؤدّي تداولُ السلطة بين المواطنين المتساوين والمتفردين إلى بناء إرادة وطنيّة على حساب الانتماءات العصبويّة، يَعْمل التوزيعُ الزبائنيّ الطائفيّ للحصص على إعادة إنتاج العصبيّة القبليّة عند كلّ فرد على حساب المواطنيّة. وبقَدْر ما يَضْمن النظامُ الديمقراطيّ الزبائنيّ أن يظلّ مصيرُ الفرد مرتبطًا بمصير طائفته، يمنع الدولةَ من أن تتحرَّر هي أيضًا من هيمنة السلطة الطوائفيّة.

لقد نشأ هذا النظام الديمقراطيّ الزبائنيّ في سياق تاريخ طويل من الصراع الطائفيّ الذي عرفه لبنان، ومن التوازنات التي أسّسها، والثقافةِ التي طَبَعَت الطوائفَ اللبنانيّةَ في الحرب والسِّلْم معًا. ومن الصعب تعميمُ مثل هذا النموذج الخاصّ جداً والتأثُّرُ به، ومن الصعب أكثرَ النظرُ إليه كمثالٍ أعلى يُحتذى. يُمْكن أن يُعجَبَ قسمٌ كبيرٌ من الرأي العام العربيّ بما يبدو من بعيدٍ بلدًا للحريّات الفكريّة ـ وهو كذلك بالفعل ـ لكنْ لا أحد ينسى الثمنَ المرتفعَ لمثل هذه الديمقراطيّة الزبائنيّة الهشة والمسدودة الآفاق والتي تجعل من لبنان في الوقت نفسه بلدَ العصبيّات الأكثر استعصاءً على الحلّ والتغيير وبلدَ الحداثة الأكثر استغراقًا في ثقافة الاستهلاك الرمزيّ و«التنمير.» ولا يقتصر الثمنُ المرتفع لهذه الديمقراطيّة على الحروب الأهليّة والتصفيات العشائريّة المتكرِّرة، بل يتجاوز ذلك إلى المعاناة الإنسانيّة والمعنويّة في مجتمع يتردّد من دون وسيط بين أقصى قطبَي الحداثة والتقليد.

ربما زاد إغراءُ النموذج اللبنانيّ اليوم بالنسبة إلى السوريّين، بعد أن خاب أملُهم في النموذج الذي عرفوه والقائم على التعبئة الوطنيّة المُبَالغ فيها وعلى إنكار كلّ التمايزات أو الهويّات والعصبيّات الجزئيّة من قِبَل دولةٍ هي مركزُ التنظيم الوحيد للإرادة الجمعيّة. فبدل أن يحقّق النظامُ الجمهوريّ الانصهاريّ المساواةَ المنتظرة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وينشئَ إطارًا ثابتًا لنموّ المواطنيّة الفرديّة على حساب العصبيّات الطائفيّة، حوّلَ الدولةَ إلى غول ابتلع كلَّ العصبيّات والقوى الوسيطة الاجتماعيّة من دون أن يَفْتح ثغرةً مهما كانت صغيرةً لنموّ المواطنيّة والفرديّة. فصارت السلطة خارج أيّ مفهوم حديث للأمن الشخصيّ والحريّة والمساواة والحقّ والقانون. وأصبحت الدولةُ ذاتُها منتِجةً لطائفةٍ قائمةٍ بذاتها من البيرقراطيّة المتعفّنة، ومتطفّلةٍ على جميع الطوائف الأخرى. ومن الواضح اليوم أنّ كلا البلدين وصل بوسائل مختلفة تمامًا إلى الطريق المسدودة نفسها. لكنْ في الوقت الذي لا أعتقد فيه أنّ من الممكن المراهنةَ على النمط السوريّ القائم على إلغاء ما يميِّز الإنسانَ من وعي وفرديّة وهويّة خاصة، فإنّني لا أعتقد أيضًا أنّ من الممكن المراهنةَ طويلاً على النمط اللبنانيّ القائم على تعايشِ عصبيّات متنافسةٍ ومتربِّصةٍ واحدتِها بالأخرى ومستعدّةٍ في كل لحظة لشهر سيوفها المسنونة في وجه بعضها البعض.

لنتحدّثْ عن دور لبنان الثقافيّ: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافيّاً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دورُ لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يَحْتكر الاتصالَ بالغرب؟

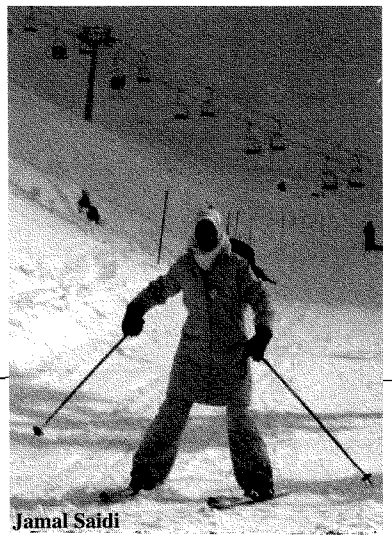
Jamal Saidi

لبنان مجتمع يتردّد من دون وسيط بين أقصى قطبي الحداثة والتقليد

برهان غليون: نعم، وسيظلّ كذلك، وهذه نقطة قوته. فالحريّة الفكريّة هي مصدر الشرعيّة الأساسيّ لنظام التعدديّة السياسيّة والطائفيّة اللبنانيّة. وفي اعتقادي، أكثرَ من ذلك، أنّ ما يقوله لبنان ثقافيّاً يتجاوز اليوم التعبيرَ عن احتكار الاتصال بالغرب أو نَقْلَ رسالة الشرق إلى الغرب والعكس. ففي لبنان إبداع ثقافيّ وفنيّ حقيقيّ يَجْعل من هذا البلد الصغير مَرْكزًا من مراكز الثقافة العربيّة الحديثة الأساسيّة. وهذا الموقع الثقافيّ لم يدركه لبنانُ بالمصادفة والعرض، بل هو ثمرةُ تاريخٍ طويلٍ أيضًا من الارتباط بالثقافة الحديثة والتعامل معها. وليس هناك في نظري أيُّ بلد عربيّ آخر يمكن أن يحلّ محلّ لبنان في هذا المجال. في سوريّة مبدعون كبار من دون شكّ، لكنْ لا يوجد فيها ـ بالمعنى الحَرْفيّ للكلمة ـ ثقافة ولا صناعة فعليّة، ولن يكون فيها ذلك لزمن طويل. بل إنّ المبدعين فيها لا يزالون عالةً في نشر أعمالهم وانتشار إبداعهم على آلة الإنتاج الثقافيّ اللبنانيّة. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ مَنْ يتابع أحاديثَ الكثير من المسؤولين السياسيّين السوريّين يعتقد لا محالة أنّ النخبة السياسيّة السوريّة السائدة قد تحتاج إلى قرن من الزمن حتى تدركَ معنى الحريّة الحقيقيّ وتَشْعرَ بقيمةٍ تمثُّلها. فالواقع أنّه بقدْر ما يغطّي نمطُ الحكم الديمقراطيّ اللبنانيّ على نقاط ضعفه الكثيرة بالحريّات الفكريّة، لا ينجح نمطُ الحكم السوريّ في بناء السلطة المركزيّة إلاّ بتحويل الناس إلى أدوات في يدِ آلتِه الحديديّة.

هل ترون أنّ هناك تقصيرًا من المثقفين الديمقراطيّين السوريّين حيال لبنان كما يصرّ عددٌ من المثقفين اللبنانيّين (حين يزعمون مثلاً أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبنانيّ...)؟ ما مصدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريّين من المسألة اللبنانيّة؟

برهان غليون: لقد وقفتُ منذ البداية موقفًا نقديّاً من التدخُّل السوريّ في لبنان، وليس لديّ أيُّ سبب للتساهل مع بقيّة المثقفين السوريّين ولا للدفاع عنهم. لكنْ إذا أردنا فعلاً تجاوزَ الموقف الاتهاميّ السطحيّ الذي يرمي أصحابُه من ورائه إلى رمي المسؤوليّة على الآخرين، وإلى تعزيز الأطروحة التبسيطيّة القائلة بأنّ الحروب اللبنانيّة ليست حروبًا داخليّةً بل هي حروب الآخرين على أرض لبنان، فسوف نجد أنّ هناك أسبابًا كثيرةً موضوعيّةً حالت بين المثقفين السوريّين والحماس للبنان واستقلاله وسيادته. **أولُ** هذه الأسباب إيديولوجيّة. ففكرة السيادة القُطْريّة فكرةٌ ضعيفةٌ جدّاً، إنْ لم تكن محارَبةً، في الوعي العام العربيّ وفي وعي المثقفين ولدى الرأي العام السوريّ عمومًا الخاضع لسيطرة إيديولوجيّة قوميّة عروبيّة ومغالية معًا. ولهذا ما كان من الممكن لمسألة التدخُّل السوريّ العربيّ في لبنان أن تُطْرح من منظور مفهوم السيادة، الذي ليس له أيُّ معنى في الفكر السوريّ حتى في ما يتعلق بالسيادة السوريّة نفسها. والسبب **الثاني** سياسيّ وإستراتيجيّ. فليس هناك شكّ أيضًا في أنّ التحالف الذي حصل (إلى هذه الدرجة أو تلك) بين أحد أطراف النزاع اللبنانيّ الداخلي وإسرائيل، والذي جعل من إسرائيل المنافِسَ المباشرَ لسوريّة على بسط النفوذ على لبنان ممزِّقٍ وفاقدٍ لوحدته وإرادته الوطنيّة، قد جعل الرأيَ العامَّ السوريَّ، الذي لم يعلِنْ بأيّ شكلٍ تأييدَه لهذا التدخّل ولا استُشيرَ فيه، يَشْعر بأنّ المطالبة بانسحاب القوات السوريّة من لبنان ربما كانت تعادل التنازلَ لإسرائيل عن حقّ النفوذ فيه. والسبب **الثالث** أنّ جزءًا كبيرًا من الرأي العام اللبنانيّ اليمينيّ قد انزلق إلى مواقف عنصريّة حقيقيّة ضدّ السوريّين عمومًا، إلى درجةِ أنّه استَفَزّ حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون أنه ليس من حقّ سوريّة ولا من مصلحة شعبها التدخُّلُ في لبنان. ولا تزال هذه النظرةُ العنصريّةُ إلى السوريّين ـ ولا أقول إلى العمّال الموسميّين منهم فحسب ـ تلعب دورًا كبيرًا في استفزاز مشاعر المثقفين وتحدّ

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)
حوار مع برهان غليون

من حماسهم للعبِ أيّ دورٍ في الدفاع عن علاقات متساوية بين سوريّة ولبنان. والسبب **الرابع** هو أنّ الرأي العام اللبنانيّ كان ـ ولا يزال ـ هو نفسه منقسمًا أيضًا في ما يتعلق بالموقف السياسيّ من الوجود السوريّ في لبنان. وإذا كانت هناك بعضُ التيّارات السياسيّة التي تندِّد بهذا الوجود، فإنّ هناك تياراتٍ أكبرَ وأكثرَ تدافع عن هذا الوجود وتجد فيه مصلحةً لها، أو هي على الأقلّ تَرْفض إدانتَه أو المطالبةَ بإزالته. وليس من المبالغة القولُ إنّ وجود مثل هذا الانقسام السياسيّ على الوجود السوريّ في لبنان يَجْعل من الصعب على المثقفين السوريّين اتخاذَ موقف لصالح احترام سيادة لبنان من دون أن يترجَمَ هذا الموقفُ لصالح طرف من اللبنانيّين ضدّ طرف آخر، خاصةً أنّ الذين يركّزون على استقلال لبنان وسيادته غالبًا ما كانوا يَخْلطون الوجودَ السوريَّ بالوجود الإسرائيليّ ويضعونهما على المستوى ذاته، أو يَخْلطون بين السياسة السوريّة وبين الشعب السوريّ. ولا ينبغي أن ننسى ذهولَ الكثير من المثقفين السوريّين المعارضين أمام استزلام شرائح واسعةٍ من النخبة السياسيّة اللبنانيّة التي أصبحتْ تزاود على البعثيّين أنفسهم في تدبيج آيات المديح للسلطات السوريّة والإشادةِ بإنجازاتها وبطولاتها. ولا ينبغي أن ننسى كذلك أنّ قليلاً جدّاً من المثقفين اللبنانيّين أعْلنوا عن تعاطفهم مع ما كابده السوريّون في الماضي من انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان. لكنّ الأهم من ذلك كلّه، وهو السبب **الخامس**، أنّ المثقفين اللبنانيّين الذين ينتقدون المثقفين السوريّين على عدم مطالبتهم بانسحاب القوات السوريّة من لبنان ينسَوْن أنّ مثل هذا الإعلان يمثِّل بالنسبة إلى معايير الحياة السياسيّة السوريّة انشقاقًا وطنيّاً بالمعنى الذي كان مستخدَمًا في البلاد السوفييتيّة ـ وهو انشقاق يضع صانعيه مباشرةً في مواجهة السلطات السوريّة، ويحوّلهم إلى معارضين رسميّين متطرفين، وقد يكلِّفهم وظيفتَهم وربما الاعتقالَ لسنوات وسنوات. والسبب **السادس** هو أنّ من طبيعة النُّظُم الشموليّة أن لا تَسْمَح بوجود مثقفين، أيْ لا تسمح بتكوّن وعي جماعيّ ومتفاعل لجماعةٍ مدركةٍ لموقعها ولدورها في الحياة السياسيّة والعموميّة. ذلك أنّ كلّ استراتيجيّة هذه النُّظُم قائمةٌ على تيئيس الناس، وردْعِهم عن الاهتمام بالشؤون العامة، وتجويفِهم أخلاقيّاً وسياسيّاً معًا. وما نَذْكره تحت اسم «المثقفون السوريّون» ليس في الواقع سوى أفراد منفصلين بعضهم عن بعض، ومُبْعَدين عن أيّ فعل جمعيّ سياسيّ أو ثقافيّ، ومُخْضَعين مباشرةً من قِبل مؤسسات ونقابات تسيطر عليها السلطةُ سيطرةً مباشرةً وكليّةً. وربما كان توقيعُهم على بيان الـ ٩٩ في العام الماضي، وما تبعه من حركة تنشيط للمنتديات بعد النشاط الذي قام به بعضُ السينمائيّين في الدفاع عن مؤسسة السينما العامة، هو الذي كَشَفَ الحجابَ عن وجودِ ما يُمْكن أن نسمّيَه «كتلةَ المثقفين السوريّين» بالمعنى السياسيّ للكلمة.

كلّ هذه الأسباب تجعل من غير المنطقيّ أن نتوقّع من المثقفين السوريّين أن يكونوا أكثرَ حماسًا من المثقفين اللبنانيّين أنفسهم في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته. بل إنّ أكثرهم صار يعتقد أنّ القسمَ الأكبر من المثقفين والسياسيّين اللبنانيّين قد لعب دورًا قويّاً في تدعيم السلطات الشموليّة السوريّة.

ما ذكرتُ لا يلغي أنّ هناك مشكلةً في موقف المثقفين السوريّين واللبنانيّين معًا. لكنّ هذه المشكلة ليست «تقصيرَ» المثقفين السوريّين، وإنما هي ما حصل في العقود القليلة الماضية من تهميش حقيقيّ ومن اعتقالات بالجملة للمثقفين، وما قاد إليه كلُّ ذلك من إبعاد المثقفين عن ساحة العمل العموميّ بل وعن التفكير بالشأن العامّ والخوف من الخوض فيه. وإذا لم يكن لدى المثقفين السوريّين في العقديْن الماضيَيْن اهتمامٌ بالشأن اللبنانيّ ككلّ، ولم يكن عند المثقفين اللبنانيّين إحساسٌ عميقٌ بالمشاكل الكبيرة التي يواجهها المجتمعُ السوريُّ (وفي مقدّمها مسألةُ الاحتلال الإسرائيليّ وغيابُ الديمقراطيّة)، فذلك لأنه لم يكن هناك تواصلٌ فعليٌّ بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين أنفسهم، ولأنّ كلّ فريق أدار ظهرَه للفريق

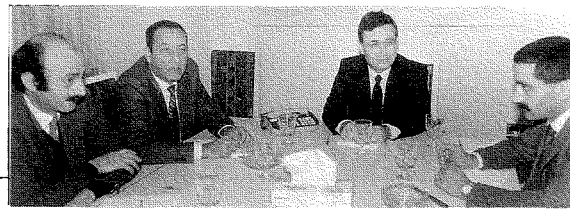

ثمّة تعدُّديّة سياسيّة لكنّها خاضعة لنظام الطوائف (أركان الاتفاق الثلاثيّ مع نائب الرئيس السوريّ)

الثاني أو لم يضعْه في الحسبان ولا وَثِقَ بإمكانيّة التعاون معه. ومن هذا التباعد وانعدام التواصل وعدم الإيمان بنجاعة العمل المشترك تَنْبع الاتهاماتُ المتبادلةُ بالتقصير، وتستمدّ فكرةُ التقصير قوّتها. والحال أنّ ما حصل حتى الآن يَعْكس الحاجةَ الماسةَ في نظري إلى انفتاح المثقفين السوريّين واللبنانيّين بعضِهم على بعض، وتعزيزِ التواصل بينهم لمواجهة مخاطر مشتركة ومهدِّدة للجميع.

غير أنّ ما مَنَعَ مثلَ هذا التواصل والتفاهم والتعاون حتى الآن بين المثقفين السوريّين واللبنانيّين لا يعود إلى عدائهم أو جهلهم بعضهم بعضًا، بل يعود إلى غياب رؤية مشتركة جديدة للعلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة وللشأن العامّ عمومًا في سوريّة ولبنان معًا. فلا ينبغي أن ننتظر من المثقفين السوريّين حماسًا للدفاع عن سيادة لبنان تجاه سوريّة إذا كان الهدفَ هو تعزيزُ طلب الطلاق التاريخيّ بين البلدين والتوحيدُ بين موقع سوريّة وإسرائيل. ولا يمكن أن ننتظر من المثقفين اللبنانيّين انشغالاً حقيقيّاً بالهموم السوريّة العديدة والمتفاقمة إذا كان المطلوبَ هو تكريسُ حقّ البلد الأكبر في السيطرة على البلد الشقيق الأصغر. إنّ تجاوز عدم الاهتمام المشترك السوريّ / اللبنانيّ بمصير الطرف الآخر، وهو ما أُشيرَ إليه بكلمة «التقصير،» يحتاج إلى تصور جديد للعلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة لا يَقْبل بعدم المساواة في العلاقة لكنه في الوقت نفسه لا يَقْصر المسألةَ على طلب انسحابِ القوات السوريّة أو إبعادِ النفوذ السوريّ. ولا يمكن لمثل هذا التصور أن ينشأ ما لم يَحْصل لدى الجميع إيمانٌ بأنه لم يعد هناك بديلٌ للحفاظ على استقلال سوريّة ولبنان وسيادتهما **معًا** من دون التعاون في ما بينهما في جميع المجالات، وبشكل خاصّ على الصعيد الاقتصاديّ. ومثلُ هذا التعاون لا يُمْكن أن يستمرّ وينجح ما لم يقم على أساس من النِّدّيّة بصرف النظر عن الحجم والوزن، أيْ ما لم يقم على أساس القبول والاقتناع والاختيار الطوعيّ لكلّ طرف. في إطار هذا التصوّر، الذي يَسْتبعد الشعورَ بالتفوّق والتميُّز العسكريّ أو الثقافيّ أو الحضاريّ كما هو الحال اليوم، يُمْكن بناءُ علاقات جديدة وإيجابيّة بين سوريّة ولبنان وفتحُ مجال للتواصل بين المثقفين في البلديْن.

يعتقد لبنانيّون كثيرون أنّ لبنان دَفَعَ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انحكم بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، وأنّه نُظر إليه دائمًا من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يمكن التفكيرُ بلبنان خارج هذه الإحداثيّات؟

برهان غليون: كلّ بلد عربيّ يمكن أن يقول الشيءَ ذاتَه إذا انغلق على نفسه وشَعَرَ أنْ لا علاقة له بمن حوله من البلدان العربيّة. فالمصريّون قالوا ذلك في عهد السادات، واتّهموا عبدَ الناصر بأنه أضاع ثروةَ مصر وضحّى بشبابها للدفاع عن مصالح عربيّة ولخوض معارك العرب التي لا علاقة لهم بها، وقالوا إنّهم لو تخلّوْا عن العرب وارتبطوا بالولايات المتحدة فستُحلّ جميعُ مشاكلهم. والسوريّون يعتقدون أنهم لولا تمسُّكهم بحقوق الفلسطينيّين لاسترجعوا أراضيَهم منذ فترة طويلة ووفّروا الكثيرَ من الحروب أيضًا. وكلّ البلدان العربيّة تستطيع أن تقول ـ وهي على حقّ في ذلك ـ إنّها لو تخلّت عن القضيّة الفلسطينيّة وأقامت علاقات دبلوماسيّة وتجاريّة مع إسرائيل فسوف تستفيد من الحماية والرعاية الأمريكيّة والغربيّة عمومًا. لبنان يَدْفع ثمنَ كونه لبنان: أيْ بلدًا عربيّاً من جهة، وضعيفًا عسكريّاً من جهة ثانية، وموطنًا مهمّاً لحريّة الفكر والثقافة من جهة ثالثة في منطقة عربيّة جرداء تتحكّم بعقول أبنائها نخبٌ عسكريّةٌ تَجْعل من القضاء على أيّ روح نقديّة أو تساؤليّة مبدأ تربيةٍ وطنيّةٍ وقاعدةَ حُكْمٍ. ثم إنه، بعكس ما يفيد السؤالُ، ليس الآخرون هم الذين لا يستطيعون أن يفكّروا بلبنان خارج الإحداثيّات العروبيّة والفلسطينيّة والإسلاميّة، بل اللبنانيّون أنفسهم أو القسمُ الأكبرُ منهم. وهذه ليست خصوصيّةً لبنانيّةً أبدًا، ولكنّها تنطبق بالتساوي على أيّ بلد عربيّ آخر.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (II)

حوار مع برهان غليون

كيف تَنْظرون إلى تطور العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة في إطار التغيّرات الإقليميّة المتوقّعة؟ هل سنَشْهد تغيُّرًا للدور السوريّ في لبنان؟ كيف ستؤثّر التغيّرات العراقيّة والإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة في تلك العلاقات؟

برهان غليون: لا أجد هناك أملاً بتغيير سريع في هذه العلاقة. فليس في سياق التحوُّلات الإقليميّة الراهنة أو القريبة ما يَدْفع أنصارَ حيادِ لبنان وابتعادِه عن الكتلة العربيّة واستقلالِه عن سوريّة إلى التفاؤل. وبالمقابل لا أرى أنّ هناك تطوُّرًا سريعًا في القاعدة التي لا تزال تَحْكم علاقات القوى السوريّة واللبنانيّة منذ اتفاقيّة الطائف، والتي تَجْعل الضعيفَ يَخْضع لإرادة القويّ بانتظار فرصةٍ سانحةٍ للتحرر منها ـ أيِّ فرصةٍ حتى لو جاءت من جانب إسرائيل ـ وتَجْعل القويَّ يعتدّ بقوته غيرَ عابئ بما يشكو منه الضعيفُ ما دام يَضْمن أو يَعْتقد أنّ أصحاب السيادة على الساحة الدوليّة موافقون. وفي اعتقادي أنّه لن يكون هناك تغيُّرٌ في طبيعة العلاقات ما لم يترسّخ الوعيُ لدى النخب السوريّة واللبنانيّة معًا بأولويّة الاهتمام بمصالح الناس والارتقاء بشروط حياتهم، أيْ ما لم تنشأ فعلاً نخبٌ وطنيّةٌ بالمعنى البسيط للكلمة تفكّر بمصالح المجتمع ولا تَسْتخدم مواردَه لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة فحسب. ولن يكون هناك تغيُّرٌ في طبيعة العلاقات أيضًا ما لم يحصل تطور في تصوّرات القوى اللبنانيّة والسوريّة، من مثقفين وسياسيّين، لعلاقات من نمط جديد تَخْدم مشروعَ التنمية الإنسانيّة والارتقاء بشروط حياة الإنسان في البلديْن.

كمثقفين ديمقراطيّين سوريّين، ماذا نتوقّع من زملائنا اللبنانيّين؟ وماذا نَطْلب منهم؟

برهان غليون: أن يدركوا أنّ عصر متصرفيّة جبل لبنان قد ذهب إلى الأبد، وأنّ لبنانَ اليومَ دولةٌ، وأنّ استقرار الدول وازدهارها لم يعودا يقومان على الانكفاء على الذات في محيط معادٍ بل على الانخراط الإيجابيّ في المحيط والعمل المشترك لتجاوز المصاعب ومواجهة التحدّيات الجماعيّة. ولا يمكن للبنان أن يَعْرف مثلَ هذا الاستقرار والازدهار إلا إذا كانت سوريّة وفلسطين والأردنّ والعراق وغيرها تعيش هي أيضًا في استقرار وازدهار. والمطلوب من مثقفي لبنان هو عينُ ما هو مطلوب من مثقفي سوريّة: الخروجُ من النظرة الضيّقة والاستعلائيّة والمعازليّة، والعملُ الجديّ لبناء المصير المشترك والمتساوي. أنا أعرف أنّ هذا الكلام يستفزّ الكثيرَ من المثقفين اللبنانيّين الذين استَبْطَنوا فكرةَ أنّ لبنان هو الغربُ والحداثةُ وأنّ سوريّةَ هي الشرقُ والتخلّفُ والفلاحةُ، وأنّ مجرّد الحديث عن بناء مصير مشترك سوريّ ـ لبنانيّ وعربيّ هو تقليل من شأن لبنان. لكنْ أريد أن أؤكّد لهؤلاء أنّهم مخطئون، وأنه لم يعد هناك أحد في المنطقة يمكن أن يَحْلم بعد اليوم ـ مهما كانت مواهبُه وتحالفاتُه الخارجيّة ـ في أن يَنْفد بريشه ويَهْربَ من مشاكل هذا الإقليم، تاركًا الشقاءَ على الغير. وينطبق هذا أيضًا على إسرائيل، الدولةِ الأقوى عسكريّاً والأكثر حمايةً ودعمًا ورعايةً من قِبل النظام الدوليّ. فإذا غرق المركبُ فسيغرق الجميع. وها هي إسرائيل الكبرى والقويّة أول الغارقين في وحل الحرب الاستعماريّة التي فرضتْها على نفسها لأنها أرادت أن تتجاهل الحلم الفلسطينيّ وأن تتصرف كما لو كانت غيرَ مسؤولة ولا علاقة لها بما يمكن أن يحصل لعالم عربيّ بقي في نظرها عدوّاً وبعيدًا ملايينَ السنين بالرغم من أنه على بُعْدِ أقدام... بل هو مستوطن فيها هي نفسها!

برهان غليون

أستاذ علم الاجتماع السياسيّ ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس. من كتبه: **بيان من أجل الديموقراطيّة**، **واغتيال العقل**، **والمحنة العربيّة**، **ونقد السياسة: الدين والدولة**.